كلية الآداب
قسم التاريخ

سياسة الولاة العثمانيين تجاه أهالي طرابلس في العهد العثماني الثاني ١٨٣٥ – ١٩١١م

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ

إعداد

أحميدة سالم حماد

تحت إشراف

أ. د/ عادل حسن غنيم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة عين شمس

أ. د/ حمدنا الله مصطفى حسن
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة عين شمس

١٤٣٣/ ٢٠١٢

كلية الآداب
قسم التاريخ

صفحة العنوان

اسم البـــاحث : أحميدة سالم حماد

الدرجة العلمية : دكتوراه

القسم التابع له : قسم التاريخ

اســـم الكليـــة : كلية الآداب

اســـم الجامعة : جامعة عين شمس

سنـــة المنح : ٢٠١٢م

كلية الآداب
قسم التاريخ

لجنة الإشراف

اسم البـــاحث : أحميده سالم حماد

عنوان الرسالة : سياسة الولاة العثمانيين تجاه أهالي طرابلس في العهد العثمانى الثاني ١٩١٢-١٩١٤م

اســم الدرجة : دكتوراه

أ . د / عــادل حســن غنيــم	**أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر** **كلية الآداب – جامعة عين شمس**
أ . د / حمدنا الله مصطفى حسن	**أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر** **كلية الآداب – جامعة عين شمس**

تاريخ البحث : / / ٢٠١٢

الدراسات العليا :

ختم الجامعة	**أجيزت الرسالة بتاريخ**
/ / ٢٠١٢	**/ / ٢٠١٢**
موافقة مجلس الكلية	**موافقة مجلس الجامعة**
/ / ٢٠١٢	**/ / ٢٠١٢**

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى روح والدي ووالدتي العزيزة

إلى زوجتي

وأبنائي صفاء ومروة وعبدالعاطي وعبدالرؤوف

إلي أخوتي وأخواتي

الباحث

فهرس المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة	أ - ط
تمهيد **أوضاع طرابلس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أواخر العهد القرمانلى**	١ – ٣٦
الأوضاع الاقتصادية	٢
الأوضاع الاجتماعية	١٦
الوضع السياسي في أواخر الحكم القرمانلى	٢٢
الفصل الأول **السياسات الاقتصاديـــة العثمانية إزاء أهالي طرابلس**	٣٧-٧٩
اهتمام الولاة بالمحاصيل الزراعية.....	٣٨
موقف الأهالي من قانون الأرض	٤٧
السلطات العثمانية والتجارة الداخلية والخارجية	٥١
السياسة النقدية في طرابلس	٥٨
أوضاع الصناعة الحرفية المحلية	٦١
الضرائب العثمانية وطريقة جبايتها	٦٦
١ - ضريبة العشور	٦٧
٢ – ضريبة الويركو	٦٨
٣ – ضريبة الدخل	٦٩

الصفحة	المـــوضـــوع
٧٠	٤ – ضريبة العقارات
٧٠	٥ – ضريبة الخدمة العسكرية
٧١	٦ – ضرائب أخرى
٧٥	**جباية الضرائب**
١١٨-٨٠	**الفصل الثانى** **السياسات الاجتماعية العثمانية**
٨١	**فئات ومستوى معيشية المجتمع الطرابلسي**
٩٤	**السياسات العثمانية التعليمية في طرابلس**
١٠٩	**الإجراءات الصحية التي أتخذها الولاة العثمانيين بولاية طرابلس**
١٥٤-١١٩	**الفصل الثالث** **الوضع الثقافي في ظل السياسات العثمانية**
١٢٣	**المناسبات والأعياد الدينية والرسمية**
١٢٩	**الجمعيات الأهلية والخيرية والوضع الثقافي بالولاية**
١٢٩	**الجمعية الخيرية السرية ((جمعية سراج الدين))**
١٣١	**جمعية الاتحاد والترقي**
١٣٣	**المطابع والمطبوعات ودورها في الوضع الثقافي في الولاية**
١٤٤	**دور مثقفين طرابلس في المشهد الثقافي للولاية و دعوة الولاة إلى الإصلاح**

المـــوضـــوع	الصفحة
الفصل الرابع **موقف ولاة طرابلس من انتفاضة الأهالي ونظام الحكم العثماني في الولايـة**	١٥٥-٢٠٢
استعادة الدولة العثمانية سيطرتها على طرابلس	١٥٦
السيطرة العثمانية على مصراته والمناطق المجاورة	١٦١
موقف الولاة من انتفاضة الأهالي ضد الحكم العثماني	١٦٤
الموقف من انتفاضة الشيخ غومة المحمودى	١٦٧
الموقف العثماني من انتفاضة عبد الجليل سيف النصر	١٧٦
السيطرة على الدواخل	١٨١
علاقة الولاة العثمانيين بالطوارق والتبو	١٨٥
بسط نفوذ الإدارة في طرابلس	١٩٠
الخاتمة	٢٠٣
الملاحق	٢٠٩
قائمة المصادر والمراجع	٢٣٢
ملخص الرسالة	

المقـــدمة

تميزت ولاية طرابلس الغرب بكونها الأكثر أهمية علـــى ســـاحل البحـــر المتوسط الجنوبي، فكانت مركزاً استراتيجياً واقتصادياً لتجارة القوافل التي كانت تسير منذ أقدم العصور بين أوروبا وبلدان جنوب الصحراء الأفريقيـــة الكبـــرى عبر البحر المتوسط، وأصبحت مركز التبادل الأبرز في عموم الشمال الأفريقي، إذ تنقل إليها البضائع والصناعات الأوربية لمبادلتها بمنتجات جنوب الـــصحراء من الذهب والرقيق والجلود وغيرها، مما أورثها ثراءً أسطورياً، فكانـــت تعـــج بالتجار الكبار من مختلف الأمم والطوائف.

وكانت طرابلس المدينة والمدن المحيطة بها مثل مـــصراتة وغـــدامس لا تختلف في اقتصادياتها عن أي مدينة عربيـــة مماثلـــة، فكانـــت مراكـــز مهمـــة للصناعات المنزلية مثل: صناعة المنـــسوجات بمختلـــف أنواعهـــا، كالأثـــاث الصوفي، والمنسوجات الصوفية، والقطنية والحريرية،وصناعة الذهب والفـــضة والأسلحة والجلود، وكانت هذه المنتجات لغرض التصدير إلى الخـــارج، فـــضلاً عن الصناعات الأخرى المرتبطة بالمنتجات المحلية كالحصر وصناعة الجريـــد والأسرّة المختلفة، وكان الكثير من تلك الصناعات يتعدى نطـــاق المدينـــة إلـــى النجوع والأرياف.

وتجدر الإشارة إلى أن قلة مصادر المياه دائمة الجريان في إقليم طرابلس، جعلت لمياه الأمطار التي تسقط بقدر معقول، لا سيما في الشريط الـــساحلي فـــي فصول الخريف والشتاء والربيع أهمية قصوى في قيام نشاط زراعي رعوي في الإقليم قوامه زراعة الغلال المهمة لحياة السكان كالشعير والقمح والذرة، وكانـــت المدينة تصدر جزءاً من هذه الغلال في سنوات الوفرة، كما تـــزرع وبأعـــداد لا بأس بها أشجار الزيتون والفواكه والنخيل، وأدخلت زراعة التبـــغ والزعفـــران، وكلما تقدمنا إلى الجنوب تحول الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الرعوي الحيـــواني حيث تقل مناسيب سقوط الأمطار وتندر المياه، وكانت تربى أعداد كبيـــرة مـــن

المواشي كالأغنام والماعز والجمال والخيول لأغراض الاستهلاك المحلي والتصدير إلى الخارج.

وازدادت أهمية الجمال لارتباطها بتجارة الصحراء، إذ تعهدت بعض القبائل بكراء الجمال للتجار وبأعداد كبيرة، حيث تتحول هذه القبائل من الأقاليم الأكثر فقراً بالغطاء النباتي بحثاً عما يكلئون به حيواناتهم، فضلاً عن كون الجمال نفسها سلعة تجارية تصدر من قبل بعض القبائل إلى مصر بالدرجة الأولى.

وكانت القبيلة تشكل وحدة البناء الاجتماعي الرئيسة في المجتمع ولاسيما في إقليم طرابلس، ومن المفترض أن جميع أبناء القبيلة ينتمون أيضاً إلى أصل واحد بحكم رابطة الدم،وهم بالتالي يتساوون من حيث المركز الاجتماعي، وهم أيضاً متساوون في اشتراكهم في ملكية الأرض، إلا أن هذه المعايير كانت نظرية فقط، إذ أن شيخ القبيلة في الواقع هو الذي يقرر سياستها وهو صاحب الثروة الأوسع في حدود القبيلة وهو ممثلها والناطق باسمها لدى السلطات المركزية، ومشيخة القبيلة لابد أن تكون وراثية في أسرته.

وقد تميزت القبائل باستقلالها الذاتي والاقتصادي، ونظامها المتميز وأرضها المستقلة عن بقية الإقليم وتحالفاتها القبلية مع بقية القبائل، مما طبع إقليم طرابلس بطابع مميز، فكانت القبيلة بحد ذاتها وحدة اقتصادية متكاملة، لها حدادها ونخاسها وربما طبيبها وقاضيها الخاص في بعض الأحيان !

وكان الثراء الذي تميزت به المنطقة والأهمية الإستراتيجية البالغة، والفراغ السياسي الذي كانت تعانيه جعلها محط أطماع الطامعين، فغزاها الأسبان في مطلع القرن السادس عشر، ثم منحها هؤلاء لفرسان مالطة بعد عقد من الزمن، وفي منتصف القرن طرد العثمانيون الفرسان وأخضعوها لأشكال مختلفة من سلطانهم، كان منها حكم العائلة القرمانلية التي حكمت البلاد ما يزيد على القرن ونيف أي مابين ١٧١١-١٨٣٥، ثم عادوا وأنهوا الحكم القرمانلي في عام

١٨٣٥م ليحكموا ولاية طرابلس الغرب حكماً مباشراً من اسطنبول بواسطة ولاة بلغ عددهم حتى عام ١٩١١ م ثلاثة وثلاثين والياً، وجاء إخضاع طرابلس لسيطرة الدولة العثمانية المباشرة امتداداً لتطورات عميقة شهدها نظام الحكم العثماني نتيجة لمحاولات العثمانيين لتحديث دولتهم والقضاء على النظام الإقطاعي الذي قامت على أسسه هذه الدولة في مرحلة النشأة الأولى ويستبدل النظام المركزي به، وإدخال التحديث في النظام الإداري والعسكري والاقتصادي في حركة الإصلاح العثماني التي ظهرت الحاجة ملحة إليها بعد التدهور والتدني في الأداء الوظيفي في مختلف المجالات، أو ما عرف بحركة (التنظيمات الخيرية) ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر.

وعلي الرغم من ذلك لم توقف تلك الحركة التدهور والتراجع الذي كانت تعانيه الدولة العثمانية ولاسيما في الأقاليم البعيدة، التي كانت دون استثناء مصدراً مهماً من مصادر الضرائب المختلفة مثل طرابلس، ولم يتعد اهتمام الأجهزة الإدارية العثمانية ابتداءً من الولاة وانتهاءً بأفراد الدرك، جمع الضرائب والإثراء على حساب الشعوب المغلوبة على أمرها،فكان في طرابلس مرتشون وفاسدون، إلا أن ذلك لا يتعدى أسوار المدينة، أما المناطق الداخلية فلم يشاهد أبناء القبائل فيها سوى جابي الضرائب والدركي المرافق له.

انتهجت السلطات العثمانية في العصور الأولى سياسة عدم التدخل في النظم الداخلية للبلدان التي خضعت لها وكأنها سلطة فوقية لا تهتم إلا بالمشاكل الكبرى والأخطار التي تهدد الدولة، والاكتفاء بالخطبة للسلطان العثماني وإعلان التبعية له، وفي إقليم طرابلس لم يتدخل العثمانيون في كيفية الحياة داخل المجتمع وبقي مجتمع القبلية مستقلاً بشكل تام عن التأثير العثماني ، إلا فيما يتعلق بالسلطة العليا لتكون الدولة العثمانية دولة إسلامية يجدر بكل المسلمين الخضوع لها، وعلي هذا الأساس نظرت القبائل الطرابلسية باحترام كبير لهذا الجانب من السلطة العثمانية.

بيد أن هذا لم يعد مجدياً في القرن التاسع عشر (العهد العثماني الثاني) عندما أصبحت المنطقة ترتبط تدريجياً بعجلة الرأسمالية الدولية، وصار البدو وأنصاف البدو والحضر على حدٍ سواء ينتجون أو يعدون فائض إنتاجهم لأغراض السوق، وأصبحت السلطة العثمانية غير كافية لحماية الأقاليم ضد تطلعات الدول الاستعمارية، وبالفعل صارت الدولة تفقد بعض أقاليمها، لذا كان لابد لها من فرض سلطتها المباشرة، والإقلاع تماماً عن الحكم من الأعلى أو الاكتفاء بإعلان التبعية، مما جعلها وجها لوجه أمام النمط الاستقلالي الذي تمتعت به القبيلة لاسيما في إقليم طرابلس، مما يفسر اندلاع الانتفاضات ضد السلطات مثل انتفاضتي سيف النصر ١٨٣١م وغومة المحمودي١٨٣٥م، التي أجهزت عليها الدولة بعنف للتعبير عن رغبتها في فرض سيطرتها على كامل ترابها.

كانت رغبة الدولة العثمانية بفرض سلطتها المركزية على كامل ترابها العامل الأساسي للتدخل المباشر في الحياة المستقلة للقبائل العربية والبربرية في الإقليم، وذلك بإصدارها مجموعة من القوانين التي لو طبقت بحذافيرها لربما تغيرت التركيبة القبلية للمجتمع في طرابلس، منها على سبيل المثال وليس الحصر، حظر تجارة الرقيق الذي كان السلعة الرائجة في تجارة القوافل في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقانون الأرض الذي أعاد ترسيم الملكيات الزراعية وفق ضوابط جديدة غير تلك الضوابط التي كانت سائدة من قبل، وهو قانون كانت البلاد بحاجة إليه للقضاء على نظام المشاعية في الأراضي الزراعية والتخلص من تبعاته، نتيجة لارتباط الإنتاج الزراعي بحركة السوق كما أسلفت، أي أن المزارع أو مربي الحيوانات صار يضع في حسبانه الإنتاج من أجل السوق وليس الاكتفاء الذاتي فحسب .

واستمرت القبيلة وحدة اجتماعية لها استقلالها التام عما يليها من القبائل الأخرى لها مراعيها وحيواناتها وربما لا يربطها رابط مع القبائل الأخرى، إذا استثنينا ما كانت تقوم به الطرق الصوفية من تقريب وجهات النظر في التركيبة

القبيلة، مثل الطريقة القادرية والأسمرية وكذلك السنوسية التي انتشرت في إقليم طرابلس وبرقة وفزان انتشاراً واسعاً، مما عزز الاعتقاد السائد بأن أبناء القبائل أقل فساداً من أبناء المدن وبالتالي هم اشد تمسكا بالدين من غيرهم، إلا أن أهم ما قامت به السلطة المركزية في طرابلس الغرب، فرض سيطرتها الشكلية على مدن الدواخل مثل غدامس ومرزق وغات وتوابعها وهي ما تشكل الآن الحدود الجنوبية لدولة ليبيا المعاصرة.

يمثل التاريخ الاجتماعي في العهد العثماني مكاناً هاماً بين الدراسات التاريخية الحديثة لما لهذه المرحلة من أهمية في تحديد الأسس الرئيسة لبيئة المجتمع الليبي، وإذا كانت السلطة العثمانية قد ذهبت وأعقبها الاحتلال الايطالي، وذهب أيضاً، إلا أن دور القبيلة في المجتمع المعاصر لم ينته، واستمرت القبائل تؤدي دورها في هذا المجتمع إلى ما شاء الله .

لذا ومن اجل فهم هذا الدور لابد من تناول الأبعاد التاريخية له من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحديد الأدوار التي أداها أهالي طرابلس في رسم تاريخ بلادهم وتحديد توجهاتهم، وربما رسم سياسة بلادهم في المستقبل، وتحديد ما إذا كانت العلاقة مع السلطة العثمانية شراكة تاريخية أساسها الدين والمصالح المشتركة أم هي استعمار كان الأجدى بأهالي طرابلس ممثلاً بتجمعاتهم القبلية مقاومته والتخلص منه .

كانت الأسباب واضحة جداً في اختيار مثل هذا الموضوع، وهي وجود مادة علمية غزيرة تنتظر من ينفض عنها غبار الزمن متمثلة بالوثائق لاسيما غير المنشورة لتكون شاهداً على تطور تاريخ واقتصاد البلاد، كما أن ما كتب عن تاريخ ليبيا الحديث، كان بأقلام أجنبية غير منزهة عن الأغراض في اغلب الأحيان، إذ اهتم الأجانب بتاريخ طرابلس وبرقة مع بداية المرحلة التي نحن بصدد الكتابة عنها أي أن ما كتب على الأغلب كتب بأقلام كتاب الاستعمار لاسيما الايطالي منهم .

ولكي يتسنى لنا تغطية الموضوع بشكل متكامل وبطريقة توصلنا إلى ما نهدف إليه، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج السردي والتحليلي في معظم الأحيان وذلك من خلال سرد الأحداث وتحليلها ومحاولة ربطها بالأحداث الأخرى التي شهدتها البلاد في مراحل ما قبل هذه المرحلة، بهدف إبراز الجوانب الايجابية ومعرفة الجوانب السلبية في تاريخ هذه العلاقة، وصولاً إلى الخروج بصورة متكاملة للبحث التاريخي، مع ضمان تماسك البحث وتسلسله.

إن اختيار هذا الموضوع (سياسة الولاة العثمانيين تجاه أهالي طرابلس في العهد العثماني الثاني ١٨٣٥-١٩١١م) يحدد المجالين الزماني والمكاني فقد جعل تاريخ بداية الدراسة ١٨٣٥م وهي نهاية الحكم القرمانلي وبداية العهد العثماني الثاني الذي بدأت فيه السيطرة العثمانية المباشرة على طرابلس، ونهاية الدراسة ١٩١١م وهي السنة التي كانت نهاية العهد العثماني الثاني وبداية الغزو الايطالي، أما التحديد المكاني، فيقصد به الباحث المنطقة الغربية لليبيا حالياً، وهي طرابلس والمناطق المجاورة لها ومدن الجنوب أو الدواخل, على أن تكون برقة خارج نطاق الدراسة لأنها شكلت إقليماً مستقلاً عن طرابلس، لاسيما في فترة موضوع الدراسة، حيث كان لها مميزات وخصائص سياسية واجتماعية وطبيعية وإستراتيجية مختلفة جعلت الدولة العثمانية تتعامل معها بطريقة مناسبة،ويلاحظ أن هذه الفترة مليئة بالأحداث والتطورات السياسية والتي تركت بصمات على كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

قسمت الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة، اشتمل التمهيد على دراسة شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية لطرابلس في الفترة الأخيرة من العهد القرمانلي،لإعطاء لمحة عن تلك الأوضاع وكتوطئة أو خلفية تاريخية لابد منها يتم من خلالها تحديد المحاور الرئيسة التي يدور في إطارها موضوع الدراسة .

تناول الفصل الأول السياسات الاقتصادية تجاه الأهالي والقوى المحلية في طرابلس والدواخل من خلال اهتمام الولاة بالمحاصيل الزراعية والتحدث عن القوانين العثمانية الخاصة بملكية الأراضي وموقف القبائل من هذه القوانين والتشريعات، والتطرق إلى سياسة الدولة العثمانية تجاه التجارة الداخلية والخارجية، والسياسات النقدية التي اتبعها الولاة في ولاية طرابلس، وموقفهم من الصناعات الحرفية المحلية، وسياسة الضرائب التي انتهجها الولاة تجاه الأهالي.

كما درس الفصل الثاني السياسات الاجتماعية العثمانية بالولاية، المتمثلة في الوقوف على فئات ومستوى معيشة المجتمع الطرابلسي في ظل السياسات العثمانية مع التعريج على الاهتمام بالتعليم وإنشاء المدارس في مراكز المدن والقصبات وداخل نجوع القبائل العربية الطرابلسية والسياسات التعليمية العثمانية المتواضعة وأثرها في الأوضاع الاجتماعية في الولاية وموقف الأهالي من هذه التوجهات، والإجراءات الصحية التي اتخذها الولاة العثمانيون.

وخصص الفصل الثالث لدراسة الوضع الثقافي في ظل السياسات العثمانية، كدور الولاة في المناسبات الدينية والرسمية، وإنشاء المطابع والمطبوعات ودورها الثقافي بالولاية، كذلك دور مثقفي طرابلس في الرفع من المستوى الثقافي في غياب دور السلطات العثمانية في هذا الشأن .

أما الفصل الرابع فقد سلط فيه الضوء على التطورات السياسية التي طرأت على صعيد الولاية في العهد العثماني الثاني وارتباط ذلك بالتطورات السياسية في الدولة العثمانية وانعكاسها على العلاقات بين الأهالي أو القوى المحلية والسلطات العثمانية في الولاية، تلك العلاقات التي لم تكن على وئام دائم، كذلك سيطرة الدولة العثمانية على الولاية، وموقف الولاة من انتفاضة الأهالي، المتمثلة في انتفاضة غومة المحمودي وانتفاضة عبد الجليل سيف النصر، متناولا سبل الدولة في القضاء عليهما، وعلاقة السلطات العثمانية بالطوارق والتبو والسيطرة على دواخل الولاية .